Family and Society Journal مجلة الأسرة والمجتمع
Legal Deposit : 2013-5416 رقم الإيداع القانوني: ISSN :2392-5337 الترقيم الدولي:
EISSN :2602-6716 الترقيم الإلكتروني:
Volume 5 –Issue 2 2017/05 /01 المجلد 5 –العدد الثاني

الطفولة بين الأسرة والشارع

د/ مختار جعيجع
قسم علم الاجتماع –جامعة الجزائر2، الجزائر

ملخص:

من خلال هذه المداخلة نرى أن معالجة حقوق الطفل لا يمكن أن تتم بعيدا عن وصف البيئة التي يعيش فيها الطفل وصفا سوسيولوجيا وفهم المشكلات التي يتعرض لها هو وأسرته. وبناء على دراستين ميدانيتين قمنا بها في إطار فرق البحث واستنادا إلى دراسات ميدانية أخرى، حاولنا عرض وصف للبيئة الحضرية التي يتفاعل معها الطفل والمتمثلة أساسا في الشارع وهو فضاء اجتماعي بالمعنى السوسيولوجي وتأثيره على أطفالنا وانعكاساته السلبية عليهم. وفي نفس الوقت، حاولنا تبيان أهم الصعوبات التي تواجهها الأسرة في عملية التحكم التربوي في أبنائها، وقدرتها على مراقبتهم وتلبية حاجاتهم المتجددة، وفقا للتحولات البيئة المتسرعة والتي تخضع هي كذلك لمتغيرات داخلية وأخرى خارجية في إطار ما يسمى بالعولمة اقتصادية الثقافية.

الكلمات المفتاحية: تحولات البيئة– تحكم تربوي – الأسرة – الشارع– عولمة اقتصادية.

Family and Society Journal مجلة الأسرة والمجتمع
Legal Deposit : 2013-5416 رقم الإيداع القانوني: ISSN :2392-5337 الترقيم الدولي:
EISSN :2602-6716 الترقيم الإلكتروني:
Volume 5 –Issue 2 2017/05 /01 المجلد 5 –العدد الثاني

Childhood between the family and the street

Dr/ Mokhtar Djejaa
Department of Sociology,
University of Algiers2, Algeria

Abstract:

Through this intervention, we see that the treatment of the rights of the child cannot be done away from describing the environment in which the child lives, a sociological description and understanding of the problems that he and his family face. Based on two field studies conducted by the research teams and based on other field studies, we tried to describe the urban environment within which the child interacts, mainly in the street, a social space in the sociological sense and its impact on our children and its negative effects on them. At the same time, we tried to illustrate the most important difficulties faced by the family in the process of educational control of their children, and their ability to monitor and meet their needs, according to the rapid environmental changes, which are also subject to internal and external variables within the framework of the so-called cultural globalization.

Keywords: Transformations of the environment, Educational control, Family, Street, Economic globalisation

Family and Society Journal مجلة الأسـرة والمجتمع
Legal Deposit : 2013–5416 رقم الإيداع القانوني: ISSN :2392–5337 الترقيم الدولي:
EISSN :2602–6716 الترقيم الإلكتروني:
Volume 5 –Issue 2 2017/05 /01 المجلد 5 –العدد الثاني

L'enfance entre la famille et la rue

Dr/ Mokhtar Djejaa
Département de Sociologie,
Université d'Alger 2

Résumé :

Grâce à cette intervention, nous voyons que le traitement des droits de l'enfant ne peut être évité en décrivant l'environnement dans lequel il vit, une description sociologique et une compréhension des problèmes auxquels lui et sa famille sont confrontés. Sur la base de deux études de terrain menées par les équipes de recherche et d'autres études de terrain, nous avons tenté de décrire l'environnement urbain dans lequel l'enfant interagit, principalement dans la rue, un espace social au sens sociologique et son impact sur nos enfants et ses effets négatifs sur eux. Dans le même temps, nous avons essayé d'illustrer les difficultés les plus importantes rencontrées par la famille dans le processus de contrôle éducatif de ses enfants et leur capacité à surveiller et à répondre à leurs besoins, en fonction des changements environnementaux rapides, qui sont également soumis à des variables internes et externes dans le cadre de la soi-disant mondialisation économique et culturelle.

Mots-clés : Transformations de l'environnement, Contrôle de l'éducation, Famille, Rue, Mondialisation économique.

مقدمة:

يبدو أن الاهتمام بالطفل الجزائري بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين الاجتماعيين والإعلاميين؛ ففي خلال العام الفارط فقط انعقد ملتقيان علميان هنا بكلية العلوم الإنسانية الاجتماعية جامعة الجزائر2 –انعقد ملتقيان في نفس الجامعة تناولا موضوع الطفولة والشباب في الجزائر سنة 2013 بينهما ظرف لا يتجاوز ستة أشهر الأول تحت عنوان المشكلات الراهنة لدى الطفل الجزائري —الواقع والتجليات ، والثاني التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري مما يظهر الاهتمام المتواصل بهذه القضايا ومعالجتها –، ستناول عددا هائلا من الموضوعات المتعلقة بمشكلات الطفولة والشباب والأسرة فضلا عن الرسائل الجامعية دكتوراه والماجستير التي نوقشت في هذا المجال، وجاء الملتقى الحالي من هذه السنة 2014، مؤكدا هو الآخر على اهتمام الباحثين بمشكلة الطفولة.

الواضح أن حقوق الطفل كانت وما تزال موضوعات خاصة بالحقوقيين وعلماء القانون بالدرجة الأولى، بيد أن معالجتهم تبقى ناقصة إن لم نقل غير ممكنة إذا لم تسبقها معالجة سوسيولوجية تخص الطفولة وبيئتها التي تتواجد فيها، ولابد من الاعتراف هنا بأن الإعلاميين كانوا سباقين في طرح مشكلات الطفولة في الجزائر منذ بضع سنين، فقد قدموا بيانات عنها إعلامية ورقمية وتصريحات ولاسيما فيما يتعلق باختطافهم واستغلالهم جنسيا وتعذيبهم، بل وقتلهم ومعاملتهم بعنف في الشارع والبيت والمدرسة، وأضحى الأطفال الذين نصفهم بالبراءة مجرمين ومنحرفين

حسب الأرقام الرسمية المصرح بها سنويا. بناء على تصريحات " الأمن الوطني والدرك الوطني أرقاما مرعبة في حق الطفولة منها على سبيل المثال ما يقارب 7آلاف طفل مجرم، اقترفوا ما يقارب من 6836 مقابل 7869 خلال سنة 2013 منها 20 حالة قتل اقترفها أطفال لا تتعدى أعمارهم 18 سنة" (**جريدتي الخبر والنهار الجديد (11مارس 2014**).

إن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مشكلات الطفولة بدأت تعرف واقعا اجتماعيا واسعا في مجتمعنا، وبغض النظر عن حجمها الطبيعي والحقيقي فإنها تنذر ببداية تفاقمها وهي بالتالي ناقوس خطر يدق على أبواب بيوتنا تهتز له مشاعر الخوف والرعب في أفئدة الآباء والأمهات، ربما هذا الذي جعل بعضهم يصاحب أبناءه وبناته إلى أبواب المدارس ذهابا وإيابا .كما نلاحظه في وقتنا الراهن . مما يعزز فكرة تدني منسوب ثقة الأولياء في "الشارع".

مثل هذه الملاحظات التي عرضتها وسائل الإعلام المختلفة، يعبر عنها "بيار بورديو" "بالسوسيولوجية العفوية"، لأنها جاءت في ظل غياب دراسات علمية جادة عن موضوع الطفولة في الجزائر من واقع ملموس يُمكِّن من حصر حقوق الطفل ومدى تطبيقها في الجزائر وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (نوفمبر1989)، والذي صادقت عليه الجزائر فيما بعد. ودون التعرض إلى بنود هذا القانون يمكن التذكير بأنه من بين الحقوق العشرة التي صدرت في حق الطفولة حق الحماية والتسهيلات التي تسمح للطفل بالنمو جسميا وعقليا وخلقيا وروحيا واجتماعيا نمو صحيحا وسويا، ويجب أن يتاح للطفل الفرصة الكاملة للعب والتسلية التي يجب أن يوجهها إلى نفس الأغراض التي يحققها للتعليم وعلى المجتمع

والسلطات العامة أن تعمل جاهدة على تعزيز استمتاع الطفل بهذا الحق، الخ.. **(فرح، محمد سعيد (1993)، ص6)**.

وكانت المجتمعات الغربية سباقة دائما لتبني مثل هذه القوانين وتطبيقها معا ضمن التطورات الحضارية التي عرفتها بعد الحداثة الثانية، وكانت الأعمال الفكرية والعلمية حول الطفولة مكثفة، واعتبرت مقدمات جوهرية لا لتطبيقها فحسب، بل لتبني مزيدا من القوانين لصالح الطفولة لإسعادها وترقية مستوى عيشها أفضل، ولذلك صيغت مفاهيم جديدة مثل "الطفل الملك" والطفل هو رب الأسرة، "واستقلالية الطفل"..، وهي مفاهيم ومصطلحات شائعة في أبحاثهم السوسيولوجية (**Encyclopaedia Universalis(2010)**) بناء على تلك الجهود تحصلت فئة الأطفال والمراهقين وحتى الشباب على مزيد من الحقوق والعناية بهم أكثر، فشكلت ما يسمى بثقافتهم الخاصة، وفي هذا يرى فرانسوا دبي François Dubet بأنه منذ الخمسين السنة الأخيرة تشكلت في أوروبا ثقافة الشباب سمحت بالاعتراف بهم كفئة في المجتمع لها أذواقها وأساليب عيشها تتجاوز منطق الاستهلاك بل لاكتساب مزيدا من الحقوق (أي من التحرر من كثير من الضوابط الاجتماعية)، خلال احتجاجاتها التي عرفت بها في الستينيات في أوروبا من القرن الماضي، ومع ذلك فإن تحرر الشباب . كما يضيف الباحث . قد وضعهم في مكانات اجتماعية هشة وحساسة ومتغيرة بسرعة بحيث تخلق في كل مرة أزمات حقيقية خاصة بهم من الصعب التكيف معها بسرعة.

(Dubet,François(1990), P 112)

أما على مستوى الدول العربية فيبدو أن الموضوع لم يُعط حقه من البحث، ويظهر أن جهودهم البحثية (ومنها الجزائرية) مشتتة غير متكاملة لتبلور نظرية سوسيولوجية تعكس البيئة الحقيقية التي ينشأ فيها الطفل. من هنا علينا أن نتساءل كيف يمكن فهم حقوق الطفل الجزائري في غياب معرفة عن الوسط الذي نشأ فيه ويتحرك في مجاله؟ ولما كانت الأسرة هي أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية وأسبقهم في تربية الأجيال، فهل استطاعت الأسرة الجزائرية أن تصل إلى تحقيق ما يمكن تسميته بحق الطفل في الرعاية والحماية وتربيته تربية "سليمة" حتى لا ينحرف عن قيم مجتمعه وينسلخ عن ثقافة؟ هذا المحيط الذي يؤثر عليه أحيانا ويقف أمام الجهود التي يبذلها المربين والمؤطرين في مجال التربية والتوجيه في أيامنا هذه.

الطفولة في الجزائر:

هناك جدل قائم بين الباحثين الاجتماعيين حول تحديد مفهوم الطفولة فقد اتفق بعضهم مبدئيا على أنها "أنها تلك المرحلة السابقة لسن الثمانية عشر عاما (**سكوت، جون (2009)، ص 265**) وهو يبدو لنا تعريفا قانوني من أجل تحديد حقوق الطفل. وهناك من يرى بأن الطفولة هي المرحلة التي تمتد من الولادة إلى المراهقة، أي إلى حوالي 14 سنة تقريبا" (**Sillamy,Norbert (1983), P253**)، وهو كذلك تعريف سيكولوجي يفتقد إلى محددات اجتماعية بمعنى الاعتراف به اجتماعيا خلال مرحلة عمرية والتي لا يتحمل فيها الطفل مسؤوليات اجتماعية كالزواج مثلا، لذلك يعرف محمد عاطف غيث "الطفولة" بأنها: "فترة الحياة التي تبدأ منذ الميلاد حتى الرشد، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تنتهي الطفولة عند البلوغ، أو عند

الزواج، أو يصطلح على سن محددة لها (**غيث، محمد عاطف(1989)، ص55**). وبهذا المنظور يصعب علينا وضع حدود دقيقة بين مفهوم الطفولة ومفهوم الشباب حسب منظور السوسيولوجي الحالي، وإنما تبدو المرحلتان "الطفولة" و"الشباب" مشتركتين في مرحلة أخرى تسمى المراهقة التي تمر في بضع سنين، وعليه سنركز هنا على تحليل واقع الطفولة في الجزائر بمعناه الواسع في المرحلتين السابقتين، بناء على المعطيات الميدانية التي توفرت لدينا.

وُصفت الجزائر بأنها "بلد الشباب" ومجتمعها مجتمع الشباب، وبالفعل فإن نسبة الطفولة والشباب بها مرتفعة، إذ بلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة 27.69% سنة 2011 (أي أكثر من ربع سكان الجزائر وأقل من ثلثهم (البالغ عددهم حوالي37 مليون نسمة تقريبا في نفس السنة) وأما نسبة الذين تقل أعمارهم عن 26 سنة (أي فئة الأطفال والشباب معا) فقد بلغت 50%، ومعنى ذلك أنهم يمثلون نصف المجتمع الجزائري بأسره. وهذا حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء والسكان. (**أنظر فصل الديموغرافيا /www.ons.dz**)

ولاشك أن هذا العدد الهائل من الأطفال والشباب يحتاج إلى عناية خاصة به كفئتين عمريتين أو جيل متميز، وهنا لابد أن نعترف بالجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال خلال سياستي التعليم والصحة اللتين كانتا وما تزالان خدمتين مجانيتين، خصصت لهما وزارات وهيئات تهتم بهما من خلال وزارة الشباب والرياضة ووزارة الأسرة، ومراكز خاصة بعناية الطفولة والأمومة ..فضلا عن كثير من الجمعيات التي تهتم بالطفولة والشباب، هذا من حيث الفعل السياسي الرسمي، أما

الاهتمام الفعلي ولاسيما النوعي لهذه الخدمات تبقى ناقصة إلى حد كبير وغير موزعة توزيعا عادلا ومتساوي بحسب المناطق والانتماءات الاجتماعية، ولا سيما في الآونة الأخيرة مع ظهور منافسة المدارس والمستوصفات الصحية الخاصة والمدارس الحرة الخاصة والتي ذات خدمات بجودة عالية كما يلاحظه البعض منا.

ويظهر أن السياسات التي جاءت في خدمة الطفولة والشباب لم تحقق الهدف المأمول، ومن العوامل التي حالت دون تحقيق ذلك النمو الديمغرافي السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال والى اليوم والذي لم يصاحبه تخطيط متوازن على مستوى التربية والتعليم وتوفير الإمكانيات المادية الملائمة من مدارس وكتب وتجهيزات بيداغوجية...، واللامادية من حيث المؤطرين البيداغوجيين الأكفاء...الخ.

إن ظاهرة حشر الأربعين تلميذ في القسم الواحد ظاهرة معروفة وهي من الصعوبات التي يواجهها التربويون عادة في المدارس فضلا عن معاناة التلميذ هو كذلك. وما ظاهرة "دروس الدعم" والمدارس الخاصة التي انتشرت في أحياء مدننا إلا انعكاسا لجانب من عجز المدرسة العمومية على أداء وظيفتها.

ومن جهة أخرى يظهر أن الأطفال والشباب يعانون عموما من فراغ في عملية التأطير والتوجيه خارج مدارسهم لملء الفراغ في إطار منظم رغم تَخصيص الدولة الجزائرية وزارات لذلك، مثل وزارتي "الشباب والرياضة" و"الثقافة". فبالنسبة لمنشآت التأطير الاجتماعي للشباب يوجد 1429 مؤسسة شبابية على المستوى الوطني . حسب إحصائيات وزارة الشباب والرياضة لسنة 2003 . أي ما يعادل مؤسسة لكل 10683 شابا وطفلا تتراوح أعمارهم بين 6 الى 29 عاما ويؤطرهم 2832 إطارا بيداغوجيا خاص بالشباب) (مع العلم يوجد 860 دارا للشباب و382 مركزا

ثقافيا و69 بيتا للشباب، و48 مركزا للإعلام وتنشيط الشباب...، موزعين على 750 بلدية. ومعنى ذلك أن هناك ما يقرب من 761 بلدية محرومة من هذه الهياكل (**بومخلوف محمد وآخرون (2012)، ص 219**) .أي أن هناك صعوبات جمة يواجهها الأطفال في قضاء أوقاتهم الحرة.

الأطفال ومخاطر الشارع

لا نعني بمدلول كلمة "الشارع" التي سنوظفها هنا "بالطريق الرئيس من طرق المدينة" وهو مدلول لغوى بحت، بل نريد معناه المجازي الذي نقصد به "ذلك المجال الفيزيقي ببيئته السكانية الحضرية الذي تتلاقى فيه مختلف أنشطة قاطنيه في حياتهم اليومية وخلال انشغالاتهم المعيشية بكل تنوعاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويشمل المعنى هنا كل من الحي أو الحومة في مجتمع المدينة. وهو مجال حيوي يتحرك فيه الأطفال ويشبعون فيهد حاجاتهم من تسلية وترفيه وقضاء وقت الفراغ والتعبير عن حرياتهم وانشغالاتهم الشخصية من خلال انتماءاتهم إلى جماعات أو جمعيات أو نوادي، ولذلك كثيرا ما نقول "تأثير الشارع، وأبناء الشوارع...، ونقصد بذلك أحيانا تأثير قيم الأفراد والجماعات التي تترد بصفة دائمة على الشارع إضافة إلى تأثير قيم السوق والمحلات التجارية التي تتقيد بقيم مقبولة اجتماعيا وإنما تريد فقط تحقيق منفعة تجارية. وللشارع بهذه المعنى قيما سلبية مؤثرة على الأطفال والشباب قد تجعلهم لا يمتثلون لقيم الأسرة والمجتمع العامة ويخالفونها، وليس معنى ذلك أن كل ما هو في الشارع سلبي بالنسبة لقيم الأسرة والمجتمع عموما بل المعنى هنا رمزي،

ذلك أن الشارع عادة ما يكون مجالا حرا ومفتوحا أمام كل ثقافة دخيلة ومحضن تفرخ فيه كل القيم المنحلة والأخلاق المنحرفة.

وعليه فإن الأسرة الحضرية التي تحاول أن تصون ابنها من الانحراف تجد نفسها أمام مزاحم خطير يهدم ما تبنيه ويخرب ما تنسجه من علاقات وروابط، ألا وهو الشارع وما يحويه، فهو الوسط الثاني بعد الأسرة بالنسبة لتنشئة الأطفال وتربيتهم، لأن علماء الاجتماع التربية يرون بأن هناك ثلاثة أوساط يترعرع فيها الطفل وينشأ هي الأسرة والمدرسة والمجتمع وهي حلقات مترابطة ومتصلة بعضها ببعض. **(Balle.F(1975), P187** ويمثل الشارع أو الحي جزءا هاما من هذا الوسط الأخير من حيث دوره في التنشئة الاجتماعية، بل ربما يحتل أحيانا مرتبة متقدمة من حيث تأثيره في شخصية الطفل النفسية والاجتماعية أكثر من مؤسسات المجتمع الأخرى، وخاصة في المدن الكبرى مثل مدينة الجزائر العاصمة التي تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وتتعدد أصولهم الاجتماعية (ريفية، حضرية، من شمال، من جنوب...)، وتتنوع وثقافاتهم الفرعية (كعادات، تقاليد، لهجات، انتماءات طبقية...).

ويجد الطفل في الشارع مرتعا لممارسة أنشطته المفضلة وبناء علاقاته الاجتماعية وإشباع حاجات وتلبية رغباته قد تكون أحيانا بعيدة عن رقابة الوالدين وتوجيه الكبار وإرشاداتهم، وربما يقع هنا في مزالق خطيرة من الانحراف يصعب الخروج منها أو ترميمها من قبل الأسرة أو المدرسة، وقد يلاحظ انتشار ظاهرة الانحراف والعنف في وسط الأطفال والمراهقين، لقد أظهرت نتائج دراسة ميدانية (2008)عن عينة من المراهقين بلغ عددهم 1028 تلميذ وتلميذة (بين 15 و20عاما) يدرسون في

21 ثانوية بالجزائر العاصمة بأن علاقاتهم غير مقبولة وسيئة بنسبة 78.46% ويسلكون سلوكا عنيفا حسب تصريح نسبة 11.47% منهم، هذا السلوك الذي ينحصر في المشاجرة بنسبة 25.52% وهي أعلى نسبة والتحرش الجنسي بنسبة 11.01% وهي أضعف نسبة، مرورا بالسخرية والكلام الفاحش والضرب والسرقة.[i](**حويتي، أحمد (2007-2008)، ص 195**) وتخلص الدراسة إلى نتيجة خطيرة مفادها أن الروابط الاجتماعية بين التلاميذ والأطراف الأخرى داخل الثانوية غير موجودة أصلا بنسبة 41.54% من مجموع المبحوثين (**حويتي، أحمد (2007-2008)، ص 197**) وأن نسبة 42% من التلاميذ المبحوثين صرحوا بأنهم غير مرتاحين لأي طرف داخل الثانوية (**حويتي، أحمد (2007-2008)، ص 199**).

بالإضافة إلى ما سبق يلاحظ في شوارع العاصمة وأحياءها آفات اجتماعية خطيرة يمارسها أطفالنا وشبابنا والتي يصعب الفكاك منها، ألا وهي تعاطي التدخين والشمة والمخدرات بكل أنواعها، ففي سؤال مباشر وجه إلى عينة من الشباب في دراستنا الميدانية (المذكورة) بالصيغة التالية: "هل استهلكت يوما التدخين أو الشمة أو الكحول والمخدرات؟ «. بينت إجاباتهم بأن نسبة 26.7 % منهم تعاطت التدخين و13.2% تعاطت الشمة ونسبة 8.7% منها تناولت الكحول و6.2% أدمنت على المخدرات، وكانت نسبة الذكور هي الأكبر، أما نسبة الإناث فقد كانت ضعيفة خاصة فيما يتعلق بشرب الكحول وتعاطي المخدرات (**بومخلوف، محمد وآخرون (2012)، ص 395**)

وإذا كانت هذه النسب المؤشرة بأرقام تبدو صغيرة في نظرنا، إلا أنها في الواقع تنم عن جنوح عدد من شبابنا نحو الانحراف الخطير عن القيم الأصيلة، وذلك باعتراف

نسبة من هؤلاء عن عدم رضاها عن أنفسها مما يدل على أنه مازالت "صحوة" في ضمائرهم و"صيحة استغاثة" في وجدانهم على خطورة الأمر. وفي هذا الصدد صرح أحدهم في إحدى مقابلاتنا التي تمت مع طلاب التكوين المهني بقوله: "الشارع بحر ملوث يسبح فيه الشباب" (بومخلوف، محمد وآخرون (2012)، ص 395)

إن دائرة الخطورة، ولو أنها تبدو صغيرة في نظرنا، ستتسع إن لم نضع لها حواجز لدرء شبابنا من إغراءات السوق الخفية والسرية التي تضع أطفالنا وشبابنا في شبكة الآفات الخطيرة: كالمخدرات والكحول والتدخين...، التي تتسع باستمرار إذا ما صدقنا ما تنشره وسائل الإعلام يوما بعد يوم.

أطفالنا فئة مستهلكة:

منذ عقدين من الزمن تقريبا ومع انفتاح أسواقنا على الإنتاج العالمي، بدأت ظاهرة تجارية ثقافية تجتاح شوارعنا شيئا فشيئا وتتغلغل فيه كواقع اجتماعي تتمثل في قاعات الإنترنت والألعاب الالكترونية وما تبعها من محلات للأقراص المضغوطة والفيديو...التي أضحت واقعا ثقافيا وتجاريا. وبات ارتياد الأطفال والمراهقين والشباب هذه القاعات والمحلات أمرا عاديا وطبيعيا وجزئا من ثقافتهم الخاصة. صحيح أن التردد على مثل هذا النوادي يعد مجالا للتعبير الحر والتسلية، لأنها فيها متعة وتشويق ويجد فيها الطفل أو الشاب ما يشبع خياله وربما يكتسب مهارات ويبني صداقات، حسب ما عبرت عنه فئة من الشباب في دراستنا الميدانية إذ صرحت نسبة منهم تفوق نصف العينة المدروس تقدر 52.5 % بأنها تستخدم الانترنت مقابل نسبة 42.9 التي لا تستخدمه، علما أنه لا توجد فروق كبيرة بين

الإناث والذكور (أي 55.6 % ذكورا مقابل و49% إناثا) (بومخلوف محمد وآخرون (2012)، ص 273)، ولا ريب أن هذه الفئة تدرك قيمة استخدام هذا النوع من التسلية والتلقين والتثاقف العصرية كما عبرت عن ذلك فئة أخرى منهم (بومخلوف محمد وآخرون (2012)، ص ص 224، 227)

وإذا كان عدد الذين يستخدمون الانترنت خارج البيت (سيبر-كافي، مكان العمل، النوادي..) مرتفعا حيث بلغ ثلاثة أرباع العينة المستخدمة له مقابل نسبة 26.5% للذين يستخدمونه داخل البيت فإن الفرق كبيرا من حيث مكان استخدامه: فالشباب، من كلا الجنسين، يفضلون استخدام الانترنت خارج البيت بلغت بنسبتهم 65.4% من العينة المدروسة (منها 70 % للذكور مقابل 55.2 %للإناث) أما الذين يمارسونه داخل البيت من كلا الجنسي فقد بلغت نسبتهم 32.6 % (منها نسبة 26.4% للذكور مقابل 40.9% للإناث). ومن الواضح هنا أن هذه الفرق بين الجنسين يُفسر بأن الذكور ميالون إلى حرية التواصل الاجتماعي بعيدا عن رقابة الأهل، أكثر من الإناث (بومخلوف محمد وآخرون (2012)، ص ص 224، 227). أي أن المراهقين والشباب يجدون في السيبر-كافي مكانا مفضلا للتعبير الحر وبناء علاقات تواصل كما يشاؤون دون رقيب أو حسيب، خلافا للفتيات الجزائريات التي تواجهن ضغوطا من قبل أسرهن والمجتمع عند التردد على مثل هذه النوادي، خاصة في الأحياء الشعبية التي غالبا ما يطبع سكانها التدين حتى وإن كانت الفتاة لها نفس الرغبة في التحرر، إلا أن التقاليد والقيم الاجتماعية والدينية المتعلقة "بالأنثى" على الخصوص مازالت راسخة وقوية ولها فعاليتها في "مجتمع مازال رجوليا" حتى ولو أن تأثير العولمة واضح من بُعده

الثقافي والاقتصادي، لكن الأوضح أن شوارع مددنا لا تخلوا من مثل هذه القاعات التي انتشرت بسرعة في السنين الأخيرة وربما دون قواعد وقوانين تضبط نشاطها، لأن اهتمامها الأساسي نفعي تجاري قبل كل شيء، وهذا ما يؤرق الوالدين مرة أخرى حينما يبقى ابنهما على الخصوص لساعات طوال، أو إلى غاية منتصف الليل أحيانا، وهو في خلوته المشبوهة بالسيبر-كافي أو قاعات اللعب، بعيدا عن رقابتهما، وهو بالتالي يبدد وقته وماله على حساب وقته الثمين المخصص لمراجعة دروسه. وما دامت هذه السلبيات تخص أبناءنا الذكور بالدرجة الأولى فقد تكون دليلا يفسر لنا ظاهرة تفوق الإناث على الذكور دراسيا وارتفاع نسبة الناجحات على نسبة الناجحين في الدراسة كل سنة، والتي قد لاحظها الكثير منا، (أو على الأقل اتخاذها فرضية علمية تتخذ كمنطلق بحوث مستقبلا لإثباتها أو دحضها).
ومهما يكن من أمر فإن استخدام الانترنت والألعاب الكترونية خارج البيت، بعيدا

عن رقابة الأسرة لها مضارها ومثالبها أكثر من منافعها، فما كثافة الموضوعات حول الانترنت التي عولجت في البحوث الجامعية والأكاديمية إلا دليل على خطورة الأمر. فبعد قراءتنا المتمعنة للموضوعات المطروحة في أعمال "الملتقى الوطني حول التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري" (الذي ذكرته آنفا)، وجدت أن أكثر من 40 % منها تؤكد على خطورة الاستخدام المفرط للأنترنت ووسائل الإعلام الأخرى على الأطفال والشباب، دون أن ننسى أن عددا هائل من الرسائل الجامعية قد اختارت هذا الموضوع محذرة من الخطورة ذاتها. بل أن الأطفال والشباب هم أنفسهم قد اعترفوا بتأثيرات الانترنت عليهم: فحسب

دراستنا الميدانية أقرت نسبة 40% من المستجوبين (تفوق أعمارهم الـ 14سنة) بتأثير الانترنت عليهم تأثيرا سلبيا، مقابل اعتراف نسبة 30% بإيجابية (زواوي أحمد خليفة وعوين بلقاسم (2013)، ص562)

وبناء على عملية جرد تلك الموضوعات وتحليلها في المذكر آنفا، قمت بتصنيف سلبيات الإدمان على الانترنت في ثلاث فئات، كما يلي:

أولا: آثار سلبية تتعلق بتكوين شخصية الطفل: زرع فيه روح الاتكالية، تشغل عن الدراسة تدني مستواه الدراسي، تؤدي إلى الكسل والتراخي، وإلى عدم التركيز في القسم، وتأثيرات صحية، العنف والاحتيال والنصب.

ثانيا: تأثيرات نفسية اجتماعية: كلما زاد الطفل من وقت استخدامه للأنترنت كلما زاد درجة اغترابه، والعزلة الاجتماعية (في السيبركافي Cyber Café- على الخصوص)، الاغتراب الثقافي...الخ.

ثالثا: آثار اجتماعية تتجلى في ابتعاد الطفل جسديا عن البيت لمدة طويلة زمنيا (في خلوته بالسيبركافي) أو افتراضيا في غرفته بالبيت: مما تؤثر في علاقاته بأسرته وروابطه بها، وانخفاض الاتصال العائلي على حساب الاتصالات الافتراضية، تدهور منظومة القيم الأسرية من جراء الاتصالات المشبوهة وصور الخلاعة، انحراف الأطفال والمراهقين. (الخيانة الزوجية بالنسبة للكبار).

فهل الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في الأذواق والثقافات بين جيلين جيل الكبار وجيل الصغار وأن تخوفات الكبار لا مبررة له في هذه الحالة؟ فمن حق أطفالنا وشبابنا اكتشاف عالمهم الخاص بهم والذي يرقوا لهم كما يريدون هم وليس كما يراه جيل آبائهم الذين لم يتعودوا على مثل هذا النوع من التسلية والتثقيف. إن

ظاهرة قلق الآباء الحالي على أبنائهم تشبه إلى حد ما تخوف آبائهم هم عليهم يوم كانوا أطفالا من تأثير التلفزيون عليهم وقد كانوا مدمنين على مشاهدة أفلام العنف والمتفسخة أخلاقيا. ونتذكر كباحثين العديد من الدراسات التي حاولت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إثبات الآثار السيئة من مشاهدة التلفاز.

الواقع أن ظروف الشباب الحالية مع متغيرات التحول السريع للمجتمع المرتبط بمتغيرات العولمة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي تجعلنا نتجاوز فكرة صراع الأجيال. والحال هذا أضحت كلمة الشباب والمراهقين اليوم مرادفة لحركات التمرد والعصيان والاضطرابات الاجتماعية وليس ذلك فيُ مخيّلة الآباء فحسب، بل في خطاب القادة والفاعلين السياسيين، فقد حدث في الجزائر اضطرابات شبابية وما تزال في كثير من المدن، والأمر نفسه في البلدان العربية التي عرفت ما يسمى "بالربيع العربي"، كل ذلك يؤشر على معاناة المراهقين والشباب من التهميش وصعوبة العيش والبطالة...فظاهرة "الحراقة" أو هجرة شبابنا غير الشرعية نحو "جنة" أوروبا هروبا من "جحيم" البلد . بتعبيرهم الشخصي . هي ظاهرة حديثة، بحيث أخذت بعدا دوليا وسياسيا من حيث حجمها وأبعادها الاجتماعية، وتعني الكثير بالنسبة للمحللين الاجتماعيين، فقد تعني أن أطفالنا وشبابنا قد استبطنوا ثقافات المجتمعات الغربية إلى حد التشبع عن طريق وسائل الإعلام الحديث، لاسيما الانترنت، فتبلورت في ضمائرهم صورا حقيقية أو مزيفة عن "الآخر" فيما وراء البحر، جعلته يعيش اغترابا اجتماعيا وثقافيا وينظر إلى مستقبله نظرة تشاؤمية وسلبية عموما بنسبة تقدر ب57.5% من عينة الشباب التي شملتهم دراستنا حول الشباب المذكورة آنفا، حيث يرى بعضهم أن مستقبله غامض ومقلق بنسبة 45.6%، ولا مستقبل له

بنسبة 6.7%،مقابل نسبة 34.8 % من المتفائلين الذين يرون في مستقبلهم مزدهر، ...أما الذين يديرون مشاريع خاصة وهم أقلية جدا في هذه الدراسة هم الأكثر تفاؤلا يليهم الحاصلين على وظيفة رسمية (بومخلوف، محمد وآخرون (2012)، ص ص 359، 360).

ويعتقد الشباب أن مجموعة من المعوقات المادية والمعنوية التي تحد من حريته وتقف أمام تحقيق طموحه وأحلامه، وتعد مؤسسات المجتمع المصدر الأساسي لهذه المعوقات فقد جاء في الدراسة المذكورة أن المجتمع هو العائق الأساسي (وبالخصوص في نظر الإناث اللواتي تشكلن أكثر من نصف هذه النسبة)، تليها نسبة 37.6 % ممن صرحت بأن القوانين والفساد الإداري هو العائق الأساسي (خاصة عند الذكور الذين يشكلون هم كذلك ما يقرب من نصف هذه النسبة) (بومخلوف، محمد وآخرون (2012)، ص ص 293، 294) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تغلغل صورة من صور الاغتراب الثقافي التي يعاني منها بعض أطفالنا وشبابنا جعلته آبقا من واقعه المعاش يزدري مجتمعه ومؤسساته ويشعر بالغبن والحرمان والظلم، هذا ما بينته الدراسة المذكورة، مرة أخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول نظرة الشباب الى نفسه حسب الواقع الذي يعيشه

السؤال متعدد الاختيار للإجابة عليه، والنسبة مستخرجة من العينية الأصلية

نظرة الشباب إلى نفسه / الجنس	مظلوم، محقور	غير موجه	غافل ويحلم	كسول واتكالي	أناني	المجموع

ذكر	876 %72.0	60 57.4%	393 49.06	313 39.1	104 13.0	801 54.30
أنثى	421 %62.5	410 60.8	341 50.6	334 49.5	124 18.4	674 54.69
المجموع	997 67.6	870 59.0	734 49.8	647 43.9	228 15.5	1475 100

من الواضح أن نسبة الشعور بالظلم و"الحقرة" مرتفعة بمقدار 67.6 %من العينة الإجمالية، وترتفع بين الذكور أكثر من الإناث، في حين أن "نقد الذات" نسبتها أضعف حينما يعبر 15.5 % منهم عن أنانية الشباب (ومعناها أن الشباب محب لذاته ولا يريد التفاني من أجل الآخرين أو يصبر على ما هو عليه)، لكن الشباب يشعر بأنه غير موجه بنسبة 59% وهي نسبة عالية خاصة في وسط الإناث، وهذا ما يجعلنا نتساءل أين هي دور الأسرة في كل ذلك؟ وما موقعها من هذه الظروف التي يعاني منها أطفالنا وشبابنا؟

ولا شك أن هذا الواقع الجديد الذي يتحرك فيه أطفالنا وشبابنا يطرح أمامنا أكثر من تساؤل عن موقع الأسرة من هذه الظروف وحمايتهم من مخاطر الشارع؟ هل بإمكانها تلبية حاجاتهم المادية والمعنوية وتحقيق أحلامهم وقاية لهم من الانحراف؟ وكما أشرنا آنفا إلى أن موضوع الطفولة وحقوقها لا يمكن فهمه بعيدا عن الدور الأساسي الذي تلعبه الأسرة وحق الطفل في التربية يعني حقه في الحماية والتوجيه وإشباع حاجاته، والوالدان هما أولا بتحمل هذه المسؤولية.

الأسرة الحضرية وتحولات المجتمع:

للإجابة على التساؤلات السابقة نرى أن من مهمة الباحث الاجتماعي أن يحدد موقع الأسرة الجزائرية الحضرية من كل هذا خاصة في ظل الظروف الراهنة. وهنا لابد من الاعتراف بالقول أن الإجابة على مثل هذه التساؤلات يتطلب تضافر عدد من الجهود البحثية الإمبريقية التي تصف حالة الطفولة في بيئتها الأسرية باعتمادنا على دراستنا الميدانية التي تمت حول الأسرة الحضرية وقد شملت عينة من الأسر بلغ عددها 754 أسرة من مختلف المناطق بالجزائر **العاصمة (بومخلوف محمد وآخرون (2008))** وفي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات السابقة سنقدم وصفا كميا وكيفيا عن أهم الأدوار التي تلعبه الأسرة في الظروف الراهنة وما هي التحديات التي تقف أمامها تحقيق أهدافها؟

من المتفق عليه أن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويترعرع وترتسم فيها شخصيته، ولا يمكن الاستغناء عن وظيفتها التربوية الأولية أو استبدالها بمؤسسات أخرى في أي زمان ومكان إذا ما أردنا أن يكون المجتمع مجتمعا متوازنا ومستقرا. تُعرّف الأسرة غالبا على أنها" جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة وأبنائهم...ومن أهم وظائفها التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء" (**غيث، محمد عاطف(1979)، ص176**). غير أن الأسرة لا يمكن أن تحقق هذه الوظائف بعيدا عن دعم المؤسسات الأخرى، وقد يعنى ذلك استحالة أن تكون الأسرة بيئة ملائمة لرعاية الطفل، في ظل الظروف الراهنة، بعيدا عن جهود مؤسسات المجتمع الأخرى وتكاتفها ودعمها وتضافرها مع ما يبذلها الوالدان في هذا الشأن، لاسيما: المدرسة،

دور الحضانة، الروضة، المساجد، النوادي والجمعيات ووسائل الإعلام...الخ فالتربية ليست شيئا آخر غير إعداد الكائن الاجتماعي كما عبر عن ذلك إميل دوركهايم (**دور كايم، إميل (1990)، ص46**) والواقع أن الأسرة لا تعيش في فراغ بعيدا عن المجتمع فهي في علاقة تبادل وظيفي بينها وبين مؤسساته الأخرى وأي تحول يحدث في المجتمع معناه تحول يتبعه في نسق الأسرة ودورها، فما هي التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية والتي أثرت على دورها التربوي؟

أكدت كثير من الدراسات على أن التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، منذ الاستقلال وإلى الآن كانت بوتيرة سريعة، خاصة في المناطق السكانية الحضرية، والتغيرات التي حدثت على مستوى حجم الأسرة (من عائلة أو الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواتية) بل من حيث طبيعة العلاقات بين أعضائها من جهة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية، وكانت هذه التحولات الأسرية مزامنة للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائر في كليته على مختلف المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... والتي خلقت بدورها نوعا من الضغوط على مؤسسات المجتمع ولاسيما على الأسرة، بمعنى أنها كانت تفرز مشكلات عويصة يوما بعد يوم أمام دور الوالدين والفاعلين في حقل التربية والتي يصعب عليهم حلها كليا وحتى جزئيا. والواقع أن هذه التحولات الاجتماعية لها عوامل داخلية وأخرى خارجية بالنسبة للمجتمع الجزائري.

فبالنسبة للعوامل الداخلية يمكن أن نعرض مشكلتين أساسيتين مترابطين هما:

أولا النمو الديمغرافي السريع الذي عرفته الجزائري منذ الاستقلال والذي أشرنا إليه فيما سبق، وكان هذا التطور في نمو السكان لم يصاحبه تخطيط متوازن لتلبية حاجات الأسر المعوز للإسكان.

ثانيا مشكلة النزوح الريفي نحو المدن ومن الشمال نحو الجنوب، أي الهجرة العفوية أو القسرية التي عرفتها الجزائر في عدة مراحل. في البداية كانت بسبب سياسة التصنيع التي استفادت منها المدن والتي جذبت اليد العاملة الريفية (وفي الحقبة الأخيرة كانت هجرة قسرية نحو المدن هروبا من ويلات الإرهاب خلال العشرية الدامية التي عرفتها الجزائر)، كل ذلك أدى إلى بروز ظاهرة البيوت القصديرية والبيوت الفوضوية والهشة (**بومخلوف، محمد (1991)، ص ص 190-185**) التي لا تتوفر على وسائل العيش أللائقة في غالب الأحيان، مما انعكس على المناطق الحضرية بمشكلات عويصة تسمى بمشكلة الإسكان التي لم تستطع سياسات الدولة حلها والقضاء عليها إلى الآن.

في ظل التحولات السابقة تعرض نسق الأسرة الجزائرية، هو كذلك، إلى مجموعة من التغيرات الداخلية من حيث مكانات أعضائها وأدوارهم، وقتذاك كانت أدوار الوالدين محددة بشكل واضح "في نظام اجتماعي أبوي" حيث الأب ينشط خارج البيت متكفلا بالجنب المعيشي والدخل الاقتصادي لأسرته وتحديد ميزانيتها، في حين كان دور الأم منحصرا داخل البيت غالبا وهي ربة البيت لا غير، تكتفي بالعمل المنزلي وتربية الأبناء خاصة في مراحل العمر الأولى، مما يسمح لكثير من الأبناء البقاء مع أمهم لساعات طوال يوميا.

أما في وقتنا الراهن، وبعد ارتفاع نسبة المتعلمات وانتشار ظاهرة العمالة النسوية التي تعني كذلك خروج بعض الأمهات للعمل خارج بيوتهن. فعلى إثر ذلك اضطرت أسر هؤلاء لإسناد جانبا من وظيفتها إلى مؤسسات أخرى تنوب عنها في رعاية أبنائها وتربيتهم، ألا وهي دور الحضانة والروضة وغيرها من المؤسسات التي انتشرت انتشارا واسعا هي كذلك في المدن الجزائرية في السنين الأخير. ولا ريب أن عمل الأم خارج البيت، في خضم هذه الظروف، هو تحد مزدوج حيث تلعب الأم العاملة دورين متتاليين يوميا دور عاملة ودور ربة بيت: فهي مثل زوجها عاملة خارج البيت نهارا إضافة إلى أنها وربة بيت مساء، فتجهد نفسها في أشغال بيتها كي تكون في مستوى ربة البيت حسب قيم الأسرية الجزائرية، ولا ريب هنا أن يكون الوقت والجهد المبذولان في كل هذا على حساب العلاقات الحميمية بينها وبين أبنائها، في الوقت الذي يكون فيه الأب هو كذلك عاملا، ومن المؤكد في ظل هذه الظروف تتقلص كمية الوقت المخصصة للجلوس مع الأبناء.

لقد أثبتت نتائج دراستنا حول الأسر (المذكورة آنفا) بأن نسبة الأولياء الذين يقضون بين 5 إلى 6 ساعات يوميا بلغت نسبتهم 21.8 % من العينة المدروسة وتعني هذه الفترة إمكانية الجلوس مع أبنائهم في البيت. وما نسبته 30.7% للذين لهم كمية الوقت أقل من 5 ساعات، وبالإضافة لتراكم العناء اليومي من العمل، يعاني الأب العامل مرة أخرى من التنقل بين البيت ومكان عمله حيث ان الذين قدروا وقتهم بأزيد من ساعة عند استخدامهم النقل العمومي بلغت 38% مع العلم أن نوعية هذا النقل كانت هي الأسوأ وسيلة في **نظرهم** (**بومخلوف محمد وآخرون (2008)**. واقع الأسرة الجزائرية، ص191) ولابد التذكير هنا أن الجزائر العاصمة صارت

في السنين الأخيرة من أكثر المدن ازدحاما بالسيارات التي تملأ الشوارع ببعض (وكأنها سيلا من حديد).

ومن أجل تغطية مصاريف الخاصة بالأبناء (وما تكلفه دار الحضانة والروضة والدروس الدعم...وغيرها) لجأ بعض الأولياء إلى العمل الإضافي، وهي من بين الدوافع التي دفعت ما يقرب من نسبة 27.1% من الأولياء الذين يمارسون نشاطا إضافيا لعملهم الرسمي (وقد يكون هؤلاء ممن أسعفهم الحظ في ظروف تتفشى فيها البطالة). وما هو مهم في حياتها اليومية بالنسبة للأسر عموما هو رفع مستوى دخلها بعد شعورها بارتفاع تكاليف العيش يوما بعد يوم، وفي ظل ذلك باتت مداخيلهم غير كافية في كثير من الأحيان لسد حاجات أبنائهم المتزايدة هي كذلك، بعض هذه الحاجات قديمة ومعروفة تخضع للتقاليد (ألبسة الأعياد، وألعاب الأطفال، مستلزمات الأعراس، كبش العيد، مصاريف شهر رمضان...الخ) وغالبا ما تمارس ضغطا على الأولياء وتجعلهم في حيرة أمرهم لاقتنائها، لاسيما وأنها مقرونة برغبات أطفالهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تخضع لمجموعة من القيم والمعايير السائدة في المجتمع المحلي لا يمكن التغاضي عنها، أي "نظرة الناس" كما يقال، فهي لم تعد مجرد كماليات، كما كانت في السابق، بل أضحت ضرورية في نظر كثير من الأسرة وزاد الإقبال عليها فحيثما زاد الطلب عليها ارتفع سعرها حسب قانون العرض والطلب المعروف "لآدم سميث".

ولعل جيل الآباء لا يدرك أن هناك حاجات ملحة في نظر أبنائهم وهي مستجدة لم يعرفها إلا جيل الصغار، وفي الواقع هي نتيجة لتأثيرات اقتصادية-ثقافية عالمية ضمن ما يسمى العولمة والانفتاح على الأسواق الدولية، لقد صارت الجزائر، مثل

كثير من بلدان العالم الثالث، سوقا رائجة وبلدا مستهلكا في نظر الشركات العالمية متعددة الجنسيات التي لها شركاء ووكلاء متعاونين معهم في داخل الجزائر، فهم الذين صنعوا أسواقا رائجة لبضائعهم التي غالبا ما تكون رديئة. فأضحى أطفالنا فئة مستهدفة في كثير من الحالات مهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية والطبقية، فهم يمثلون بحق كائنات اجتماعية مستهلكة بالمعنى الحقيقي للكلمة، انطلاقا من تكاليف ضرورات العيش والعناية الصحية والنظافة واللباس إلى أن يبلغوا أشدهم في مرحلة الشباب.

لقد تفطن التجار إلى ذلك عندما تخصصوا في بيع سلع الأطفال تخصصا دقيقا وصار التنافس بينهم محموما لاستقطاب الأسر وأطفالها، ولعل اللقطات الاشهارية التلفزيونية وفي اللوحات والصور الإشهارية في الشوارع وفي كل مكان دليل على أهمية هذه الفئة ن الزاوية التجارية، وفضلا عن ذلك خصصت أسواق المساحات الكبرى أجنحة خاصة بسلع الأطفال ومساحات أخرى للألعاب واللهو والتسلية ومن يتكفل بهم..)، كل ذلك يعد مؤشرا على أن دائرة الحاجات الاستهلاكية الخاصة بالأطفال وأسرهم ما فتئت تتسع أكثر فأكثر، وأضحت الحاجة إلى اللباس تمثل المشكلة الأولى عند بعض الأسر في العاصمة ـ حسب الدراسة المذكورة أعلاه ـ بنسبة 36.3 % تليها مشكلة العلاج بنسبة 27.7 % ثم تغطية الحاجات المدرسية 25.55% مشكلات الغذاء 22% (**بومخلوف محمد وآخرون، ص ص122،123**).

وليس الأمر هنا مجرد ظاهرة اقتصادية استهلاكية نامية فحسب، بل هي ظاهرة سوسيولوجية، أفرزت قيما ومعايير وأذواقا ثقافية التي تغلغلت في ضمائر أبنائنا بطريقتين الأولى عن طريق إشهار العديد من العلامات التجارية أو"الماركات" العالمية

المشهورة للألبسة والأدوات المدرسية والألعاب والحلويات والمأكولات الخاصة بالأطفال. والثانية عن طريق العلاقات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة (كالتقليد، والمباهاة والتفاخر الذي ينقاد إليه الأطفال وحتى الأولياء بوعي منهم أو لاوعي). ولا ريب أن مثل هذا الواقع الجديد يضع الأولياء في موقف يصعب التحكم معه في سلوك أطفالهم ومراقبتهم، وفي هذا الشأن أكدت أحد عضوات جمعيات أوليات التلاميذ على أهمية تنشئة أبناءنا على "القناعة" في عملية الاستهلاك والتي لا تتعلق المشكلة بالفقر الغنى بالنسبة للأسرة.

فليس الأمر إذا، مجرد اقتناء هذه حاجات المستجدة للأطفال فحسب بل يطال العلاقات الاجتماعية الأسرية، حيث أن "ميزانية الأسرة" التي كان الأب وحده من يتدبر صرفها، صارت الآن محل نقاش بين جميع أعضاء الأسرة، ولاسيما الأطفال الذين صاروا يتدخلون في كيفية إنفاقها خاصة أثناء المواسم والأعياد. لقد أظهرت نتائج الدراسة المذكورة جانبا من هذه المشكلات الأسرية التي تقع في هذه الظروف، أي أن ما نسبته 49.6% قد صرحت بحدوث صدامات في العلاقات الأسرية سببها المصاريف المنزلية مقابل ما نسبته 46.4 % ممن نفوا حدوث ذلك. وهذا يعني أن دخل الأسرة لم يعد يفي بحاجات أفرادها حينما تصرح نسبة 70% من الأولياء المستجوبين في هذه الدراسة بأن غلاء المعيشة هي أهم الصعوبات التي تواجههم أثناء تربية أبنائهم (**بومخلوف وآخرون، ص ص** 225،224). ومع ذلك يعتقد بعض الآباء (أثناء مقابلتنا لهم ضمن جمعية الأولياء) بأنهم أدوا ما عليهم من واجبات عند قيامهم بالنفقة الأسرية مهما كان مستواها، فرغم دخلهم المحدود فإنهم

ينفقون في كثير من الأحيان إنفاقا لاعقلاني وغير منطقي ودونما حاجة ملحة لذلك وإنما لمضاهاة الآخرين فقط مهما كلفهم الأمر (**بومخلوف وآخرون، ص 280**)

نستخلص مما سبق أن العلاقات الأسرية . خصوصا بين الآباء والأبناء . تتأثر من قريب او بعيد بقيم خارجية كقيم السوق المتقلبة، أي بظاهرة استهلاك الأسرة وطريقة صرف ميزانيتها، وبمعنى أوضح أن الآباء والأمهات غالبا ما يقعون بين ضغطين أساسين: تلبية حاجات أبنائهم المتزايدة من جهة، وقيم السوق واملاءاتها وإغراءاتها من جهة ثانية. وما يمكن التأكيد عليه هو أن إلحاح الأطفال والشباب لسد حاجاتهم الاستهلاكية، التي لا تنتهي، تؤرق كثيرا من الأولياء وأن ما كان بالأمس ضمن خانة الكماليات صار اليوم من الضروريات. إن الوسائل الالكترونية والإعلامية وتقنيات الاتصال (الكمبيوتر، الأنترنت، الألعاب الإلكترونية، الأقراص المضغوطة، الهواتف النقالة بكل تنوعها...)، قد خلقت واقعا اقتصاديا ثقافيا جديدا لم نكن نعرفه قبل عقدين من الزمن، ليس في البيئة الحضرية فحسب بل وفي ميزانية الأسر بصورة عامة واهتماماتها بأطفالها وهي بالتالي تحتاج إلى مزيد من تسليط الضوء عليه بالبحث والدراسة من قبل الباحثين.

ولعل أطفالنا وشبابنا اليوم هم المعنيون الأوائل بهذه التقنيات الجديدة التي صارت ضرورية في حياتهم الخاصة، وهنا وقعت بعض الأسر بين حتميتين لا مناص منهما: فإما أن تقتني هذه الوسائل وتوفرها في البيت بحيث تشد أطفالها أكثر مطمئنة إليهم وهم تحت الحماية والمراقبة المباشرة (مثل توفير كمبيوتر، أنترنت، برابول الخ...)، وأما أن تتركهم بين رحمة الشارع والحومة التي تملي هي أيضا قوانينها وضوابطها في سلوكهم. وبصورة أوضح نرى أنه لتلبية حاجاته الثقافية يقع الطفل بين جاذبيتين:

جاذبية المنزل بتجهيزاته الترفيهية والمسلية من جهة، وجاذبية الشارع الذي تتواجد به قاعات الانترنت وألعاب الفيديو ونوادي اللهو الشبابية...الخ.

وكما أثبتنا آنفا أن جاذبية البيئة الخارجية عن البيت (أي الشارع) كان لها عظيم الأثر على أطفالنا وهي سلبية في غالب الأحيان، حتى وإن كانت هناك ايجابيات معترف بها، لكن نتائج الدراسة المذكورة حول الأسرة الحضرية تشير إلى أن المربين (معلمين وأولياء) مقتنعون عموما بأثير المحيط الخارجي تأثيرا قويا على الأطفال وأن للشارع جاذبية أقوى، سيما إذا كانت به نوادي للترفيه، فللشارع قوانينه التي يخضع لها الأطفال طوعا أو كرها، والتي عادة ما يجهلها أوليائهم أو يتحاشون التعرف عليها (**بومخلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 275**)

نستخلص من هذا المنظور بأن الطفل يشّب في وسط آخر له قيم ومعايير مخالفة لتلك التي للأسرة وبعيدا عن رقابة أوليائه، و لاشك أنه بعد سنين، وهو في هذا الفضاء، يكتسب روح الاستقلالية والتحرر من رقابة والديه وربما من طاعتهما، ويميل أكثر نحو التصرف وفق تلبية رغباته وما تمليه أهوائه وذوقه الشخصي دون أن يدرك جيدا عواقب تصرفاته وبعيدا عن معايير الحلال والحرام والصالح والطالح والنافع والضار...لأنه لم يبلغ الرشد بعد.

وفي الواقع لا يمكن الجزم بالقول أن الأسرة المعنية في مثل هذا الوضع ستكون عاجزة تماما عن مراقبة أبنائها عند دخولهم وخروجهم، بل ربما تدرك خطورة الأمر في بعض الأحيان لكن المؤكد أن هناك ظروفا أخرى أقوى ضاغطة جعلت بعضها يستسلم لأمر الواقع فتغض الطرف عن ذلك.(بومخلوف وآخرون، ص ص 276) ويمكن تلخيص أهم هذه الظروف الضاغطة فيما يلي:

1. ضيق المسكن وتعدد قاطنيه، فقد تفضل الأمهات والآباء خروج أبنائهم إلى الشارع عن بقائهم في البيت وخاصة بعد عودتهم من العمل حيث يحتاجون للهدوء والخلود للراحة.

2. مستوى توفر الأجهزة الإلكترونية التثقيفية والترفيهية والمسلية بحيث تفيد في استبقاء الطفل أكثر مدة ممكنة في البيت (خاصة إذا كان البيت متسعا).

3. مدى توفر الشارع أو الحومة على قاعات اللعب والانترنت والنوادي الرياضية.

وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة السابقة إلى تصنيف الأسر التي لم تستطع التحكم التربوي في أبنائها في ثلاثة أصناف[ii]:

– أسرة متسامحة مع أبنائها تسامحا كبيرا، فقد تلاحظ انحرافا في سلوك أبنائها ولا تتحرك لتقويم ذلك أما بوعي أو عن جهل.

– وأسرة لامبالية، مبررة ذلك بانشغالها بشؤون الحياة ليومية وكسب قوتها في ظروف صعبة بحيث جعلتها تغض الطرف عن العالم الذي يعيش فيه ابنها وما يحث فيه من انحرافات؛ ولأن بعض الأولياء منشغلون أكثر بكسب قوت عياله اليومي قبل كل شيء.

– أسر متخلية، وهي تلك المتقاعسة عن أداء واجباتها التربوية إزاء أبنائها لأسباب كثيرة: (وقد تكون أهم أسبابها هي ضعف الروابط والعلاقات بين أفرادها أو تفككها والمشكلات التي تحدث بين الأزواج).

ومع كل ذلك تبقى الأسرة هي المؤسسة الداعمة لتربية أبناءنا مهما كانت الظروف الخارجية عن البيت وضغوطها، ذلك أنه لا تستطيع أي مؤسسة أخرى أن تحتل مكانها وتقوم بدورها حتى ولو ساءت العلاقات بين الآباء والأبناء وضعفت الروابط

بينهم وواجه الأولياء صعوبة التحكم في تصرفات أبنائهم، فإن الأسرة في نظر الشباب تبقى مصدرا لحمايتهم وسندا لهم في حياتهم وهذا ما أقرَّت به نسبة 75% من الشباب المبحوثين في الدراسة المذكورة سابقا حتى وإن اعتبر بعضهم، وهم بنسبة ضعيفة جدا، بأن الأسرة هي مصدر للتقاليد البالية وتقييد للحريات ومنبع لمشاكل الشباب ومتاعبهم. وهذا معناه أن غالبية الشباب غير مستعدين للابتعاد عن أسرهم كونهم مرتبطين بأسرهم في الوقت الراهن.

بعد تعرضنا لنماذج واقعية عن واقع الطفولة في المجتمع الحضري الجزائري، ينبغي أن نأخذ جانبين مهمين في التحليل عندما نتطرق إلى موضوع حقوق الطفل وتطبيقاتها في الجزائر، هما الشارع (أو البيئة الخارجية عن البيت) والأسرة (أو البيئة الداخلية للأسرة) خاصة فيما يتعلق بالحديث عن حق حماية الطفولة ورعايتها وتنميتها وترفيهها وتسليتها...وما يخص عالم الطفولة والمراهقة، ويبدوا أن هذين الجانبين غير متكاملين بل متضادان في كثير من النواحي، بحيث يلقن كل جانبا منهما أطفالنا قيما متناقضة ومتصادمة، وهذا في ظل مجتمع يشهد تحولات سريعة وخطيرة يطغى عليها الطابع الثقافي- التجاري بسبب الانفتاح على العالم الخارجي بشكل ارتجالي فوضوي باسم الانفتاح وحرية السوق.

وهنا لابد من إعادة النظر في محاولة تنظيم نشاط هذا الشارع وتقنين نشاطه التجاري بضوابط وقواعد محددة خاصة فيما يمس بالطفولة وتربيتها. وثانية، لابد من محاولة دعم الأسرة ومساندتها في عمليتها التربوية بغية التحكم في سلوك أبنائها وفق القيم الأصيلة المعروفة، وهذا عن طرق التنبيه والتوجيه والإرشاد والإعلام عما يدور من حولها.

المراجع

1- إميل دوركهايم(1990). **قواعد المنهج في علم الاجتماع، تقديم بوزيدة عبد الرحمان** الجزائر: الأنيس سلسلة العلوم الإنسانية تحت إشراف علي الكنز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية.

2- بومخلوف محمد وآخرون(2012). **الشباب الجزائري واقع وتحديات**، الجزائر: مطبعة الملكية.

3- بومخلوف محمد وآخرون (2008). **واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، الجزائر**: دار الملكية، الطبعة الأولى.

4- بومخلوف محمد (1991). **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية.

5- حوبتي، أحمد(2007-2008) " **الروابط الاجتماعية في الوسط المدرسي، دراسة ميدانية** "، في فعاليات الملتقى الوطني الرابع حول الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري قسم علم الاجتماع، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2.

6- خليفة زواوي أحمد وعوين بلقاسم (ماي2013) " **تكنولوجية الإعلام والاتصال الحديثة وأثرها على السلوك والقيم الاجتماعية لدى الشباب الجزائري**" أعمال الملتقى الوطني حول " التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري "، الجزائر: جامعة بوزريعة.

7- سكوت، جون (2009). **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة/ محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1.

8- غيث، محمد عاطف (1989). **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

9- غيث، محمد عاطف (1979) **قاموس علم الاجتماع، القاهرة**: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

10- أنظر فصل الديمغرافيا /www.ons.dz –

11- فرح، محمد سعيد(1993). **الطفولة والثقافة والمجتمع**، الإسكندرية: دار المعارف بالإسكندرية.

12- F.Balle (1975) .encyclopédie de la sociologie le présent en question, Paris : Librairie Larousse.

13- François Dubet in(1990) Raymond Boudon & autres, Dictionnaire de sociologie, Paris : Larousse, art .jeunesse.

14- Norbert Sillamy (1983). Dictionnaire usuel de sociologie, Paris : Bordas

15- Encyclopaedia Universalis (2010), nouvelle édition multimédia voir art : Le statut de l'enfant dans la famille contemporaine.